

إشكالية التسلح في المغرب العربي

عبد النور بن عنتر

أستاذ محاضر، جامعة باريس 8

ملخص- يحلل هذا المقال إشكالية التسلح في المغرب العربي مركزاً على تسلح الجزائر والمغرب. انطلاقاً من مفهوم المعضلة الأمنية، يفحص المقال محددات تسلحهما. حيث يبين من جهة تأخر الجزائر في مجال التسلح لأكثر من عقدين من الزمن قبل إطلاقها برامج تسلح ضخمة في السنوات الأخيرة، موضحاً تفاعل العوامل البنيوية والطارئة في تسلحها. ويوضح من جهة أخرى تسلح المغرب المتواصل وكيف يعتمد على التحالف وعلى المساعدات العسكرية الأمريكية تحديداً، مما يفسد مقارنة نفقات تسلح البلدين. وكمخرج من معضلة الأمن والتسلح المتواصل يقترح المقال إقامة نظام أمن إقليمي في المغرب العربي مستبعداً احتمالات المواجهة، بسبب التسلح المتواصل، لأسباب محلية وخارجية.

الكلمات المفتاحية:

الجزائر، المغرب؛
تسلح؛ المعضلة الأمنية؛
نظام أمن إقليمي.

Résumé- Le présent article analyse la problématique de l'armement au Maghreb en se focalisant sur celui de l'Algérie et du Maroc. Partant du concept de dilemme de la sécurité, il examine les déterminants de leur armement. D'une part, il démontre que l'Algérie a accusé un retard en la matière de plus de deux décennies avant de lancer d'importants programmes d'armements, en mettant en exergue l'interaction entre des facteurs structurels et conjoncturels dans son armement. De l'autre, il démontre l'armement continu du Maroc et comment il s'appuie sur l'alliance et les aides militaires essentiellement américaines, ce qui fausse la comparaison des dépenses militaires des deux pays. Comme issue au dilemme de la sécurité et à l'armement continu, l'article propose l'établissement d'un système régional de sécurité au Maghreb, écartant les probabilités d'affrontement, à cause de l'armement soutenu, pour des raisons internes et externes.

Mots-clés: Algérie;
Maroc; Armement;
Dilemme
sécuritaire ;
système régional de
sécurité.

مقدمة

يشهد المغرب العربي تسليحاً متواصلاً حيث بلغ الإنفاق العسكري المتنامي للجزائر والمغرب مستويات عالية في السنوات الأخيرة. فقد زاد الإنفاق الجزائري خلال الفترة 2001-2011 بنسبة 173%، لتحل الجزائر المرتبة العالمية 11 ضمن الخمسين دولة الأكثر إنفاقاً على التسلح في العالم خلال هذه الفترة. أما المغرب فقد زادت نفقاته العسكرية خلال الفترة 2002-2011 بنسبة 45,5% وزاد حجم واردات الجزائر من الأسلحة بين 2002-2006 و2007-2011 بنسبة 307% لتتنقل بذلك من المرتبة 24 إلى المرتبة 7 عالمياً، فيما زاد حجم واردات المغرب من الأسلحة بين الفترتين بنسبة 440% ليقفز هو الآخر من المرتبة 51 إلى المرتبة 25 عالمياً.⁽¹⁾ واحتلت الجزائر في 2013 المرتبة 6 عالمياً للدول الأكثر استيراداً للأسلحة، لكنها ليست ضمن قائمة الدول 15 الأكثر إنفاقاً في العالم. أما على المستوى الإفريقي فتبوءت المرتبة الأولى متبوعة مباشرة بالمغرب.⁽²⁾ هكذا فرغم غياب التهديدات الوجودية أصبح المغرب العربي من بين أكبر مناطق العالم إنفاقاً على التسلح.

يثير هذا التسلح المتواصل للجزائر والمغرب تساؤلات ومخاوف هنا وهناك، لما قد يتسبب فيه من دق طبول الحرب بل ومخاطر المواجهة، فضلاً عن تداعياته على التنمية الاقتصادية في المنطقة المغاربية. ويتسم الاهتمام بهذه المسألة بنوع من الانتقائية بالتركيز على برامج التسلح الجزائرية دون سواها. يسعى هذا المقال إلى تحليل إشكالية التسلح مغاربياً من خلال التركيز على جملة من العناصر الأساسية. أولاً توضيح مغازي ومحددات التسلح الجزائري والتسلح

(1) Sabrina Lesparre et Luc Mampaey, *Dépenses militaires, production et transferts d'armes, Compendium 2013, Rapport du GRIP* (Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité), Bruxelles, 2013/4, pp. 14, 34.

http://www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/2013/Rapport_2013-4.pdf (consulté le 22/09/2013).

(2) انظر تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) لعام 2013 الذي نشر في أواخر مارس 2014.

المغربي. ثانياً تحليل إمكانية إقامة نظام أمن مغربي كمخرج من المعضلة الأمنية مع التوقف عند الدور الكابح أو المحفز الذي قد تلعبه القوى الخارجية - رغم دورها المؤجج بتصديرها الأسلحة إلى المنطقة - بالنظر لمصالحها في الحفاظ على التوازن والاستقرار الإقليميين في المنطقة. ثالثاً الاستفادة من أدوات الدراسات المستقبلية بتطبيق (تطبيقاً مبسطاً) نموذج ريتشاردسون لسباق التسليح على الحالة الجزائرية-المغربية محاولة لرصد المسار المغربي في ظل هذا التسليح. رابعاً، وفي إطار التحليل الإستشاري نختتم المقال بتحليل مآل المشهد الأمني الإقليمي بمحاولة تحديد مسار العلاقة الصراعية في المغرب العربي بتجريح المشهد غير الاحترابي، كمشهد للمستقبل المغربي المتوسط. لكن قبل ذلك يتعين التوقف عند مفهوم المعضلة الأمنية.

معضلة الأمن

نظراً لانعدام الثقة والارتياب وبعض السوابق التاريخية (حرب الرمال في أكتوبر 1963) وبؤرة توتر قائمة (الصحراء الغربية) وجد الجاران، الجزائر والمغرب، نفسهما أمام معضلة أمنية أضحت بنيوية. لشكها في نوايا جيرانها ولشعورها بالتهديد تسعى كل دولة، في سياق فوضوي (فوضوية النظام الدولي) للحصول على مزيد من القوة تقيها عدوان أو تأثير قوة الآخرين. لكن هذا يجعل الطرف الآخر يشعر بمزيد من اللأمن مما يدفعه للتأهب للأسوأ بمزيد من التسليح. بمعنى أن كل دولة تسعى لتحسين قدراتها العسكرية ولشعورها بالتهديد وتحسباً لأي عدوان مسلح من دول أخرى، تثير بتحضيراتها تخوف هذه الدول التي ترى تلك التحضيرات موجهة ضدها، ولاستحالة التأكد من النوايا والمقاصد الحقيقية (تحضيرات دفاعية في بيئة معادية أم هجومية قصد تغيير الوضع القائم) تشعر بمزيد من اللأمن فتتأهب للأسوأ بمزيد من التسليح، وهكذا دواليك. من هذا التفاعل الإستراتيجي تنشأ معضلة الأمن.⁽³⁾ ويؤدي نشر الإمكانيات العسكرية من طرف الدول إلى ظهور نوعين من

(3) John H. Herz, «The Security Dilemma in the Atomic Age», in: Phil Williams, Donald

التهديد. يأتي الأول من الأسلحة نفسها، والثاني من كون هذه الأسلحة موجودة في أيدي فاعلين آخرين في النظام الدولي. وينجر عن التهديد الأول «معضلة الدفاع» أي التناقض بين السعي للأمن العسكري والأمن القومي، بينما ينجر عن الثاني معضلة «القوة-الأمن». تعبر المعضلتان والتفاعل بينهما عن جوهر البعد العسكري لمسألة الأمن القومي. في حال معضلة الدفاع، هناك طريقتان قد يعمل فيهما الدفاع والأمن ضد بعضهما البعض: أولها لأن كلفة الدفاع تعرض أهداف الأمن الأخرى للخطر (جعل الأبعاد الأخرى للأمن منكشفة؛ وثانيها لأن مخاطر الدفاع تظهر أكثر ثقلا من التهديدات التي أوجد الدفاع أصلا لردعها. ثم أن العديد من مصالح الدول لا يمكن حمايتها بالعامل العسكري. ومن هنا فالصراع من أجل القوة والصراع من أجل الأمن يمثلان نموذجين للحياة في النظام الدولي الفوضوي. وبما أن معضلة الدفاع أنت من الخوف من الحرب الذي تثيره طبيعة الوسائل العسكرية، فإن معضلة القوة-الأمن تأتي من الخوف من الهزيمة الذي يثيره استخدام الوسائل العسكرية الكامنة أو المحتملة التي هي بحوزة الفواعل الأخرى.⁽⁴⁾ يبين هذا التحليل العلاقة الإشكالية بين الأمن والإنفاق العسكري. لكن لا يجب تحميل المعضلة الأمنية أكثر مما تطيق، ذلك أن سوء التفاهم المترتب عن الارتباب والشك المتبادل لا يمكن أن يختزل الصراعات في مجرد سوء التفاهم. إن القول بأن كل صراع هو نتاج معضلة الأمن يعني أن كل صراع غير عقلاني وناجم عن سوء تفاهم.⁽⁵⁾ فمثلا لا يمكن اختزال نزاع الصحراء الغربية في سوء تفاهم بين الفواعل المعنية.

M. Goldstein & Jay M. Shafritz (eds.), *The Classic Readings of International Relations*, Belmont, Wadsworth Publishing Company, 1994, pp. 192-194; John H. Herz, «Idealist Internationalism and the Security Dilemma», *World Politics*, vol.2, n°2, January 1952, pp. 157-180.

عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005، ص 20.

(4) Barry Buzan, *People, States and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, 2nd ed, Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1991, pp. 270-273, 294-295.

(5) Stefano Guzzini et Sten Rynning, «Réalisme et analyse de la apolitique étrangère», in Frédéric Charillon (dir.), *Politique étrangère: nouveaux regards*, Paris, Presses de Sciences Po, 2002, p. 45.

محددات تسلح الجزائر: تفاعل العوامل البنيوية والطارئة

أثار سعي الجزائر منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي اقتناء أسلحة جديدة توجساً في المغرب خاصة منذ إبرام اتفاق «شراكة إستراتيجية» (أسلحة، تعاون عسكري واقتصادي) بين الجزائر وروسيا في أبريل 2001. حيث اعتبر هذا الاتفاق في المغرب إعلاناً لسباق التسلح في المغرب العربي، لأن تزود الجزائر بأسلحة جديدة متطورة موجه ضده لأنه يتعدى، حسب الرؤية المغربية، حاجياتها الدفاعية. وتتدخل عمومًا في التحليلات المغربية ثلاث قضايا: التسلح، الصحراء الغربية والمطالب الترابية⁽⁶⁾. ومن منظور مغربي، لا يمكن تبرير تسلح الجزائر بمحاربة الإرهاب لأن الطائرات المقاتلة والفرقاطات لا تنفع في ذلك⁽⁷⁾.

تخص الصفقة العسكرية مع روسيا، والتي بلغت قيمتها 5,2 مليار دولار وذلك في إطار اتفاق «الشراكة الإستراتيجية» الثنائي، تزويد الجزائر بطائرات مقاتلة، أنظمة للدفاع الجوي، معدات عسكرية للقوات البرية والبحرية، وأيضاً قطع الغيار وإصلاح وتحديث الأسلحة التي اقتنتها في عهد الاتحاد السوفياتي. جاء اتفاق «الشراكة الإستراتيجية» هذا بعد الإعلان عن تزويد روسيا الجزائر بـ 22 طائرة قاذفة في إطار عقد لشراء أسلحة (وتحديث أخرى) بلغت قيمته 180 مليون دولار. رغم تشديد الجزائر وروسيا على «أن الشراكة الإستراتيجية بينهما لا تعني إنشاء حلف عسكري-سياسي وليست موجهة ضد دولة أو مجموعة من الدول»، فإن البعض في المغرب رأى فيها تحالفاً ضد بلدهم. لكن الحقيقة أن هذه الشراكة لا ولن ترقى إلى مستوى التحالف الإستراتيجي التقليدي بين المغرب والولايات المتحدة⁽⁸⁾. لكن ما مغزى تسلح الجزائر؟ وهل أدخل فعلاً المنطقة في سباق نحو التسلح؟ وهل المغرب متوقف عن التسلح؟

(6) بن عنتر، مصدر سبق ذكره، ص 86.

(7) إبراهيم السعيد، "واقع وآفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات (24 جانفي 2011) - <http://studies.aljazeera.net/reports/2011/2011721143111968414>

(8) بن عنتر، مصدر سبق ذكره، ص 87.

بعدما عمدت إلى اقتناء أسلحة مخصصة لمكافحة حرب العصابات (سيارات مدرعة خفيفة، أجهزة تعمل بالأشعة ما تحت الحمراء لاستخدامها ليلاً...) لمواجهة الجماعات الإسلامية المسلحة ومعدات أخرى زودت بها قواتها البرية وبالتحديد الوحدات المختصة في مكافحة الإرهاب، اغتنمت الجزائر فرصة ارتفاع أسعار النفط وتحسن الوضع الأمني (الداخلي) لتحديث قواتها المسلحة بشراء أسلحة جديدة متوجهة نحو روسيا، الصين وإفريقيا الجنوبية بعد رفض الدول الغربية بيعها أسلحة، قبل أن ترفع عنها الحظر تدريجياً (في خضم تداعيات أحداث الحادي عشر سبتمبر). مما سمح بإبرام عقود تسليح مع عدة دول (بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا). لكن معظمها أبرم مع روسيا لاقتناء طائرات حربية من طراز سوخوي-24- ولتحديث بعض عتادها السوفياتي الصنع، فضلاً عن عقود أخرى مع جنوب إفريقيا والصين... وعليه فلم تول الجزائر أهمية لتطوير معداتها العسكرية بسبب الأزمة المالية والعنف المدمر فضلاً عن الحظر الغربي الذي فرض عليها. حيث تأخرت في مجال التسليح ثلاث عقود بتوقف برامج تسليحها منذ منتصف الثمانينيات. وركزت مقتنياتها على الأسلحة الخاصة بحرب العصابات لمواجهة الجماعات الإسلامية المسلحة إبان «العشرية السوداء». وبالتالي فتحسن وضعها الأمني الذي تزامن مع ارتفاع عائدها النفطية جعلها تشرع مع مطلع الألفية في سياسة تسليح مستمرة وبنفقات مرتفعة. لكن تخص هذه الصفقات برامج تمتد على أكثر من عقد من الزمن. ومن ثم فلا تسعى الجزائر لتفوق عسكري في المنطقة وتحديث قواتها المسلحة الحالي يدخل ضمن برنامج تحسين قدراتها الدفاعية. كما أن نفقاتها ازدادت أيضاً بفعل عامل طارئ: تنامي التحديات الأمنية مؤخراً في الجوار المغربي-الساحلي. وعليه فتسلحها يهدف لتحسين قدراتها الدفاعية ولا يبدو مندرجاً ضمن خطة للإخلال بالتوازن الإقليمي. وهي بحاجة إلى إعادة بناء قواتها المسلحة بعد أن كرست جهودها التسليحية لاحتواء الأزمة الداخلية. ولا ريب كما قلنا بأن النقائص في قدرات الجزائر الدفاعية ازدادت تفاقماً في العقد الماضي، وبالتالي ما يحدث منذ بداية العقد الماضي لا يعدو أن يكون إلا تحسيناً لمستوى قواتها المسلحة وتداركاً للفجوة العسكرية. تقادم ترسانتها يحتم تحديثها حتى لا يصبح أمن البلاد عرضة للتهديد. بالطبع لا يمكن قراءة تسليحها

بمعزل عن البيئة الإقليمية المغاربية، خاصة العلاقة مع المغرب، لكن المقصود منه رفع مستوى القدرات الدفاعية وليس التفوق الإستراتيجي إقليمياً. ولا تنتهج الجزائر سياسة من شأنها إدخال المغرب العربي في سباق نحو التسلح، بل تسعى إلى الحفاظ على التوازن العسكري الإقليمي الذي لا يعني تسابقاً نحو التسلح⁽⁹⁾. خاصة وأن تنامي التحديات والتهديدات الأمنية في السنوات الأخيرة يحتم عليها التسلح كما يستنزف أيضاً قدراتها عدة وعتاداً. وهي تهديدات ضخمت بشكل غير مسبوق من أجهزة الأمن الداخلي المدعمة بقوات الجيش في مهمة حراسة وتأمين الحدود. تنفذ برنامج تسلح الجزائر، كما أشرنا، على مدى سنوات وبالتالي فالأرقام المتداولة يجب تقويمها في هذا الإطار حتى تُضع الأمور في نصابها. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الجزائر بادرت منذ استقلالها إلى بناء قوات مسلحة دفاعية مقتدرة لدرء أي عدوان خارجي. ومن ثم فالتحديث الجاري لوحدها العسكرية دفاعي التوجه رغم وجود بعض بؤر التوتر المنخفضة الحدة (نزاع الصحراء الغربية). تشير كل هذه المعطيات إلى أن تسلحها الحالي لا يدخل ضمن إستراتيجية التفوق العسكري إقليمياً⁽¹⁰⁾.

باختصار، يهدف تسلح الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف. أولاً تحديث وتجديد المعدات العسكرية التي هي بحوزة القوات المسلحة الجزائرية (بسبب تقادمها، فإن نسبة كبيرة من المعدات العسكرية غير عملية)، حتى لا يتعرض الأمن القومي للتهديد. ثانياً، الحفاظ على مستوى معقول من التهيؤ والتأهب عدة وعتاداً. ثالثاً التحكم في أحدث التكنولوجيات العسكرية والتزود بأنظمة تكنولوجية جد متقدمة، لمراقبة وحراسة كل تحرك على الحدود وداخل التراب الوطني، تتقاطع فيها مختلف أنظمة الأسلحة (طائرات استطلاعية، محطات رادارات أرضية، نظم اتصالات عبر الأقمار الصناعية...)، لكشف أي تحرك على

(9) نفس المصدر، ص 88.

(10) يبدو أن المبالغة (المغربية) في تقييم التسلح الجزائري والانتقائية في التعامل معه يهدف بالتحديد إلى مضايقة الجزائر إقليمياً ودولياً وذلك لتعريضها لضغط دولي عليها تقرر بـ "الحل الثالث" (في الصحراء الغربية) الذي يسعى المغرب لتمريره دولياً. وكذلك تقديم الجزائر على أنها ذلك البلد الذي يتسلح باستمرار مهدداً جيرانه والاستقرار في المنطقة المغاربية-المتوسطة عموماً. كل هذا لدفع الدول المصدرة للأسلحة إلى العدول عن تزويدها بالمعدات العسكرية التي ترغب فيها.

الحدود (جواً وبراً وبحراً) وهذا لتحسين التغطية الدفاعية لكامل التراب الوطني ولتعقب تحركات الجماعات الإرهابية لاسيما في الصحراء وعلى الحدود مع دول الساحل. فمع تنقل الظاهرة الإرهابية جنوباً نحو المنطقة الصحراوية الساحلية ووعورة هذه المنطقة وشساعتها، فإن الجزائر بأمس الحاجة لنظام تكنولوجي جد متطور يمزج بين مختلف الأنظمة (رادارات لمراقبة حدودها البرية خصوصاً). نلاحظ أن هذا الهدف الأخير تحكمه أساساً اعتبارات أمنية طارئة لا بنيوية.

من هنا يتضح تفاعل العوامل البنيوية والطارئة المحددة لتسلح الجزائر الذي ارتفع أيضاً بسبب التطورات في تخومها الشرقية والجنوبية. إذ تشهد البيئة الأمنية الإقليمية (المغربية-الساحلية) توتراً متنامياً لكن ليس بسبب قوة الدول وإنما ضعفها، فكما لاحظ فيليب دلماس، فإن الحرب اليوم تأتي من ضعف الدول أكثر مما تأتي من قوتها، إذ أصبح عطل الدولة تحدياً للأمن الدولي⁽¹¹⁾. فقد أصبحت التهديدات غير الدولية سمة للبيئة الأمنية المغربية-الساحلية وذلك بسبب «فشل» الدولة في ليبيا وفي مالي وما لذلك من تداعيات على الأمن القومي الجزائري، الأكثر تضرراً مقارنة بالأمن القومي المغربي الذي لا يتأثر بها بحكم المسافة الجغرافية. وهذا ما حتم على الجزائر زيادة نفقاتها العسكرية من جهة وتعبئة قواتها المسلحة لحماية حدودها. ومن ثم فالحشد العسكري الهائل، على الحدود مع ليبيا ودول الساحل، يجعلها تبذل مجهوداً حربيّاً - دون خوض أي حرب - وما لذلك من أعباء مالية إضافية.

ومن ثم فإنه من اللازم هنا لفت الانتباه إلى أن التوترات الإقليمية وتحديداً الحرب الأهلية في ليبيا والحرب في شمالي مالي وما تبعهما من تدخلين أجنيين كانت لهما تداعيات أمنية على الجزائر التي أصبحت عرضة للتهديدات القادمة من الجوار، مما أجبرها على تعزيز قواتها (جيش، درك، حراس الحدود، شرطة) ونقل المزيد من العتاد إلى حدودها الطويلة مع ليبيا، مالي وحتى موريتانيا وتونس. وبما إن الدولة انهارت في ليبيا وفي مالي بسبب الحرب، أصبحت مهمة

(11) Philippe Delmas, *Le bel avenir de la guerre*, Paris, Gallimard, 1995, pp. 9, 272.

حراسة الحدود الدولية على عاتق الجزائر دون سواها. وما زاد الأمر تعقيداً هو أن التهديدات العسكرية والإرهابية غير دولية المصدر وبالتالي يصعب ترقبها وتعقبها وتحييدها. ورغم طبيعتها غير الدولية وغير المستقرة جغرافياً، فإن طول الحدود اقتضى استخدام أسلحة غير معتادة في هذا المجال مثل طائرات الاستطلاع والمقاتلات لحراسة المناطق الحدودية. ولا نقول شططاً إن اعتبرنا أن القطاع الأمني في الجزائر لم يجد قط نفسه في حالة استنفار قصوى، كما ما هو الحال عليه اليوم مع أزمتي ليبيا ومالي. ومن ثم فإن هذا الحشد العسكري على الحدود جعل الجزائر تخصص ميزانية إضافية لمواجهة الوضع. وإذا كانت هناك علاقة طردية بين الزيادة في الميزانية العسكرية وارتفاع مداخيل النفط في السنوات الأخيرة، فإن هناك علاقة طردية بين تنامي التهديدات في المنطقة وزيادة الإنفاق العسكري.

ويبدو واضحاً أن تأمين الحدود أصبح هاجس الجزائر العسكري الأول كما يتضح ذلك من نوعية الأسلحة المقتناة. حيث تعمل الجزائر على التزود بأنظمة إلكترونية متطورة لتأمين وحماية حدودها خاصة مع ليبيا والساحل. وقد وقعت في 2011 على عقد - يمتد على عشر سنوات - بقيمة 14,5 مليار دولار لشراء أنظمة ألمانية متطورة. وهو أكبر عقد عسكري من حيث القيمة المالية تبرمه الجزائر مع دولة غربية منذ الاستقلال. وهو موجه أساساً لحماية الحدود لعدم تضمنه أسلحة هجومية. فهو يخص اقتناء ناقلات عسكرية، شاحنات، سيارات رباعية الدفع، ونظام (معدات إلكترونية لحراس الحدود والشواطئ...) لحماية الحدود البرية والبحرية. وتشير بعض التقديرات إلى أن قيمة النظام الإلكتروني لحماية الحدود الجزائرية تتراوح بين 650 و 900 مليون دولار. ولحماية حدودها من الإرهاب في الساحل والتداعيات الأمنية لحربي ليبيا ومالي، تسعى الجزائر إلى تجهيز حدودها البرية والبحرية بأنظمة حماية ومراقبة عالية التكنولوجيا على غمط تلك التي تستخدمها دول غربية وإقليمية (السعودية وإسرائيل).⁽¹²⁾ أما على الحدود البحرية شمالاً فإن تطور وتنوع

(12) الشروق، 2011/07/04. عرضت ألمانيا على الجزائر (ديسمبر 2010) تقديمها مساعدات لتزويد حرس

المخاطر يفرض تسلحاً معيناً غير مخصص لأغراض قتالية. وفي هذه الإطار زود الجيش الجزائري مؤخراً قواته البحرية بطائرات عمودية وسفن مختصة في سحب وإنقاذ البواخر الكبرى (لنجدة ناقلات الحاويات وناقلات النفط)، وكذلك زوارق سريعة لمطاردة مراكب تهريب المهاجرين السريين⁽¹³⁾.

لكن ما هو مآل تسلح الجزائري؟ يبدو أن الجزائر تتجه نحو وقف برامج تسلحها بعدم إبرام صفقات تسلح جديدة بعد 2017، مع العلم أن جل الصفقات المعقودة ستنتهي مع 2018. ويشمل تجميد التسلح بداية من 2017 صفقات تجهيز مصالح الأمن والدرك وأجهزة الاتصال والسيارات. وإن تأكد هذا الاتجاه فإنه يأتي بعد أن بلغ الإنفاق الأمني والعسكري أرقاماً قياسية خلال السنوات الأخيرة. بيد أن هذا القرار لا يفسر بالإكراهات المالية (تخفيض الأعباء المالية) فقط، بل أيضاً بإنجاز وزارة الدفاع مختلف برامج التسلح أو على الأقل جُلها. بمعنى أن عملية تحديث القوات المسلحة، بتجهيزها بأحدث منظومات الأسلحة، بلغ أشواطاً متقدمة للغاية، وبالتالي انتفت الحاجة إلى صفقات تسلح ضخمة. ثم إن جزء من الإنفاق العسكري خصص لإقامة قاعدة صناعية محلية لتوفير حوالي 50% من حاجيات الجيش والقطاع الأمني من أسلحة خفيفة وذخيرة وعربات عسكرية وسيارات وزوارق حربية وقطع غيار... وبالتالي تخفيض فاتورة استيراد مثل هذه الأسلحة مستقبلاً. بيد أن التدهور في الجوار (المغاري والساحلي) قد يتسبب في اعتماد برامج تسلح جديدة⁽¹⁴⁾.

الحقيقة أنه مع وتيرة التسلح المرتفعة حالياً وإنجاز جل البرامج المسطرة، يجب تحديد سقف للإنفاق العسكري، خاصة وأن الوضع المالي المريح للجزائر ليس دلالة على عافية اقتصادها، بل هو نتاج الطفرة النفطية، وهي ظرفية بطبيعتها. ومن ثم فإن التقليلات المالية ستتمس إن عاجلاً أم آجلاً ميزانية الدفاع. لذا يتعين

الحدود الجزائري بنظام فعال للحد من الهجرة السرية الإفريقية نحو أوروبا.

(13) الشروق، 2013/05/31.

(14) الخبر، 2013/10/10. بسبب التوترات في تخومها الإقليمية أصبح قطاع الأمن الداخلي عبأ مالياً كبيراً (تضخم الجهاز الأمني، وهذا ما زاد من نفقات الموارد البشرية والتجهيز، لاسيما التسليح).

استباق الصدمات المالية بوضع إستراتيجية تسلح وطنية تراعي بعض الشروط. أولاً، الحفاظ على القدرات الدفاعية للبلاد بمراعاة تآكل إمكاناتها العسكرية بسبب التوترات في الجور الساحلي. ثانياً، ترشيد نفقات التسلح، بما في ذلك تبني نظام الاحتراف وإدارة عقلانية للموارد البشرية. ثالثاً، تحويل مخصصات مالية من بعض القطاعات العسكرية إلى أخرى كالتركيز مثلاً على القوات البرية وسلاح الجو لتأمين الحدود البرية. رابعاً تطوير قاعدة صناعية محلية حقيقية ليحل الإنتاج المحلي محل الواردات وبالتالي التقليل من حدة التبعية في مجال التسلح (فيما يخص بعض أنواع الأسلحة البسيطة) والمساهمة في الاقتصاد الوطني (من حيث التشغيل والإنتاج).

تسلح المغرب (المتواصل)

يتسلح المغرب باستمرار ولا أحد يحمله إدخال المغرب العربي في سباق نحو التسلح، مع العلم أن ترسانته المكونة من أسلحة غربية هي أدق تكنولوجياً وأحدث من الترسانة الجزائرية السوفياتية (ثم الروسية الصنع) والتي تقادمت ولا يبدو أنها تستجيب كلها إلى معايير الحرب التقانية، ما تطلب تحديثها وتغييرها. ولا ولن تضاهي الاتفاقات الجزائرية-الروسية العلاقات الإستراتيجية التقليدية بين المغرب وأمريكا التي تزود حليفها بأسلحة حديثة وتقوم بتحديث ما لديه من معدات قديمة. والتعاون العسكري بينهما يتوطد باستمرار خاصة بعد منح المغرب صفة الحليف الإستراتيجي لأمريكا خارج الحلف⁽¹⁵⁾. وكأننا هنا بصدد ما يمكن أن نسميه بمعضلة أمنية منقوصة أو منخفضة الحدة، لأن تسلح الجزائر يثير قلق المغرب، بينما لا يثير تسلح هذا الأخير قلق الجزائر، على الأقل ليس بالحدة نفسها.

استفاد المغرب إبان الحرب الباردة من الدعم العسكري الأمريكي الواضح. فمثلاً منذ بداية الحرب في الصحراء الغربية عام 1975 تحصل المغرب على أكثر

(15) ليصبح المغرب بذلك خامس بلد عربي يتمتع بهذه الصفة بعد البحرين، مصر، الأردن والكويت. تسمح هذه الصفة التي استحدثتها الولايات المتحدة في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، للمستفيدين منها بالحصول على عقود معينة من البنتاغون وعقود تعاونية لتعزيز القدرات الدفاعية التقليدية، والبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا محاربة الإرهاب، فضلاً عن التكوين والتدريب... بن عنتر، مصدر سبق ذكره، ص 71.

من خمس مجمل المعونات العسكرية الأمريكية لإفريقيا. وقد لعبت أمريكا دوراً حاسماً في تغيير مسار الحرب في الصحراء الغربية لصالحه بدعمه اقتصادياً، عسكرياً ولوجيستياً. ويسعى المغرب منذ التسعينيات لتحديث قواته المسلحة وإعادة هيكلتها بمساعدة البنتاغون. وقد قررت الولايات المتحدة في مطلع العقد المنصرم تقوية الروابط الأمنية الثنائية وتحديد حاجيات المغرب العسكرية وتطوير التعاون العسكري، بما في ذلك رفع وتيرة التمرينات العسكرية المشتركة. ويندرج كل هذا التعاون، من منظور أمريكي، في إطار «الحفاظ على قدرات» المغرب «الدفاعية». إلى جانب الدعم الأمريكي المتواصل، أبرم المغرب صفقات تسليح مع دول غربية منها بريطانيا. حيث وافقت الحكومة البريطانية في بداية العقد المنصرم على بيعه أسلحة منها معدات يبدو أنها موجهة للجدار الدفاعي الذي يحيط بأجزاء من الصحراء الغربية الواقعة تحت سيطرته. وكان هذا القرار مفاجأة، لأن بريطانيا سبق وأن رفضت الترخيص لهذه الصفقة بسبب نزاع الصحراء الغربية. وبهذا تخرق قواعد مدونة السلوك الأوروبية المتعلقة بتصدير الأسلحة. بررت بريطانيا حينها موقفها بحجة أن المنظمة الأممية قد استشيرت في الموضوع ولم تبد معارضتها ذلك أن المغرب غير معني بعقوبات الأمم المتحدة⁽¹⁶⁾.

كما يتحصل المغرب أيضاً منذ سنوات طويلة على مزيد من الأسلحة الغربية وهو من بين أكبر المستفيدين من برنامج تصدير الفائض من الأسلحة (طائرات حربية، دبابات ومعدات مختلفة) الأمريكية خلال النصف الأول من التسعينيات والذي خُصص أساساً لحلفاء أمريكا خارج الحلف الأطلسي الذين بيعت لهم أسلحة بأسعار منخفضة. كما يستفيد من برنامج مماثل باشر البنتاغون العمل به منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث تحصل بموجبه على أسلحة مختلفة (دبابات وطائرات هجوم...) عدد الدول المستفيدة، بدرجات متفاوتة، من هذه البرامج في تزايد مستمر ومنها العديد من البلدان العربية (مصر، البحرين، عُمان، تونس...) ⁽¹⁷⁾.

(16) نفس المصدر، ص 90-91.

(17) Cf, Paul F. Pineo & Lora Lumpe, «Recycled Weapons: American Exports of Surplus Arms, 1990-1995», - fas.org, may 1996, p 20.

يستفيد المغرب أيضاً من البرنامج الأمريكي للتكوين والتدريب العسكري والذي تحصل بموجبه في 2013 على مساعدات عسكرية أمريكية مباشرة بقيمة 7 مليار دولار (مقابل 20 مليون دولار لتونس و1,3 مليون دولار للجزائر). ويتجاوز نصيب المغرب من المساعدات الأمريكية في إطار «الحرب على الإرهاب» 20 مليون دولار⁽¹⁸⁾. هذا ناهيك عن المساعدات العسكرية الفرنسية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن معايير حساب الإنفاق العسكري المعتمدة دولياً لا تأخذ في عين الاعتبار المساعدات العسكرية في حساب إنفاق البلد المستفيد منها وإنما تُحسب في إنفاق البلد المانح. وبالتالي فالمساعدات العسكرية الأمريكية التي يتلقاها المغرب منذ عقود لم تدرج في حساب إنفاقه العسكري. وهذا ما يساهم أيضاً في إفساد عملية المقارنة مع الإنفاق الجزائري. ونافلة القول أن المغرب الذي يرى في تسلح الجزائر تهديداً له واصل تسلحه ولم يُتهم بإدخاله المنطقة في سباق نحو التسلح. فقد واصل اقتناء الأسلحة الغربية خلال صراع الصحراء الغربية وبعد تجميده (منذ وقف إطلاق النار منذ 1991) دون عناء، بينما تحفظت الدول الغربية على الاستجابة لطلبات الجزائر حتى بعد عمليات الحادي سبتمبر ورفع الحظر عليها. وبحكم استقراره وعلاقته التحالفية مع أمريكا واصل تسلحه بعيداً عن الأضواء. وهو يستفيد من برامج عسكرية أمريكية منذ السبعينيات، كما واصل اقتناء أسلحة غربية متطورة. ونوعياً، قواته أحسن تجهيزاً من القوات الجزائرية. فضلاً عن عدم تأثر أمنه القومي بأزمته ليبيا والساحل (لم تستنزف قدراته).

تطور الإنفاق العسكري المغربي

لتحليل الإنفاق العسكري بلغة الأرقام نورد الجدول أدناه والذي أعدناه بالاعتماد على الإحصائيات التي نشرها البنك العالمي بالاعتماد على دراسات معهد

(18) الأحداث المغربية، 2013/05/18 (<http://www.ahdath.info/?p=121117>)

ستوكهولم للسلام⁽¹⁹⁾. يوضح هذا الجدول أن الإنفاق المغربي تجاوز الإنفاق الجزائري خلال 16 سنة من أصل 24 سنة شملتها إحصائيات الجدول. وتعاود إنفاقهما لسنتين (2008 و 2010)، فيما تجاوز الإنفاق الجزائري الإنفاق المغربي خلال 6 سنوات (بين 1998 و 2012) من أصل 24 سنة، حيث سجل أكبر فارق له في 2011 بنسبة 4.6 % من الناتج المحلي الخام للجزائر، مقابل 3.3% بالنسبة للمغرب. وبلغ إنفاق المغرب أعلى مستوياته في 1993 بنسبة 4.7% من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 2.6 % بالنسبة للجزائر. والملاحظ أن هذا الإنفاق المغربي وصل مستويات عالية رغم أن صراع الصحراء الغربية مجمد منذ 1991. فيما بلغ إنفاق الجزائر أوجه في 2012 بنسبة 4.6 % من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 3.3% بالنسبة للمغرب. ومن ثم فإن كل الحسابات تشير إلى أن الفوارق في التسليح لصالح المغرب الذي هو أكثر تسليحاً من الجزائر على مدار 24 سنة التي شملها الجدول، من حيث نسبة الناتج المحلي المخصص للتسلح. وبلغ الإنفاق العسكري الجزائري أدنى مستوياته بين 1988 و 1992، حيث احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة مغاربياً...

(19) فيما يخص مضامين الإنفاق العسكري نورد هنا التوضيح للبنك العالمي: "البيانات المتعلقة بالإنفاق العسكري المستمدة من معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام مأخوذة من تعريف حلف الناتو، وهو يشمل جميع النفقات الجارية والرأسمالية على القوات المسلحة، بما في ذلك قوات حفظ السلام، ووزارات الدفاع والهيئات الحكومية الأخرى المشاركة في مشروعات دفاعية، والقوات شبه العسكرية إذا حكم بأنها مدربة ومجهزة للعمليات العسكرية، والأنشطة الفضائية العسكرية. وتشمل هذه النفقات الأفراد العسكريين والمدنيين، بما في ذلك معاشات التقاعد للعسكريين والخدمات الاجتماعية للأفراد، والتشغيل والصيانة، والتوريدات، والبحوث العسكرية، والتطوير، والمساعدات العسكرية (تحسب في النفقات العسكرية للبلد المانح). وهي لا تتضمن نفقات الدفاع المدني والنفقات الجارية للأنشطة العسكرية السابقة، مثل تلك الخاصة بامتيازات قدامى المحاربين، والتسريح من الخدمة، والتحويلات، وتدمير الأسلحة. ولا ينطبق هذا التعريف على كل البلدان لأن ذلك يتطلب معلومات أكثر كثيراً مما هو متاح عما تتضمنه الميزانيات العسكرية وبنود الإنفاق العسكري خارج الميزانية. (على سبيل المثال، فإن الميزانيات العسكرية قد تشمل أو لا تشمل الدفاع المدني، وقوات الاحتياطي والقوات المعاونة، والشرطة والقوات شبه العسكرية، والقوات الثنائية الغرض مثل الشرطة العسكرية والشرطة المدنية، والمنح العسكرية العينية، ومعاشات التقاعد للعسكريين، واشتراكات الضمان الاجتماعي التي تدفعها جهة حكومية إلى جهة أخرى).

(<http://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS>) تم تصفح الموقع في 2013/09/17

الإنفاق العسكري المغاربي (%) من إجمالي الناتج المحلي (إ ن م) - مليار دولار - 1988-2012⁽²⁰⁾

السنة/ البلد	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا	
	إ ن م %	إ ن م %	إ ن م %	إ ن م %	إ ن م %	إ ن م %
2012	1,6	45,6	4,5	207,9	3,5	95,9
2011	1,3	46,4	4,4	198,5	3,4	99,2
2010	1,3	44,3	3,5	161,7	3,5	90,7
2009	1,3	43,6	3,8	138,1	62,3	90,9
2008	1,3	44,7	3,0	170,9	93,1	88,8
2007	1,3	38,8	2,9	135,8	71,8	75,2
2006	1,4	34,3	2,6	117,1	56,4	65,6
2005	1,5	32,2	2,9	102,3	44,0	59,5
2004	1,4	31,1	3,3	85,0	33,3	56,9
2003	1,5	27,4	3,2	68,0	24,0	49,8
2002	1,5	23,1	3,7	57,0	19,8	40,4
2001	1,5	22,0	3,8	55,1	28,4	37,7
2000	1,5	21,4	3,4	54,7	33,8	37,0
1999	1,6	22,9	3,8	48,6	30,4	39,7
1998	1,7	21,8	4,0	48,1	27,2	40,0

(20) أعددنا الجزء الخاص (من هذا الجدول) بنسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الدخل (1988-2011) على أساس معطيات البنك العالمي (تم تصفح الموقع في 2013/10/10) حسب السنوات:

2008-2011: <http://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS>

2003-2007: <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/MS.MIL.XPND.GD.ZS?page=1>

1998-2002: <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/MS.MIL.XPND.GD.ZS?page=2>

1993-1997: <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/MS.MIL.XPND.GD.ZS?page=3>

1988-1992: <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/MS.MIL.XPND.GD.ZS?page=4>

وأعددنا الجزء الخاص بإجمالي الناتج المحلي (بمليار دولار) بالاعتماد على نفس المصدر (المعطيات متوفرة بداية من 1993):

2008-2012 : <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries?display=default>

2003-2007: <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries?page=1&display=default>

1998-2002: <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries?page=2&display=default>

1993-1997: <http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries?page=3&display=default>

1,4	3,0	33,4	4,2	30,7	4,1	48,1	3,6	20,7	1,7	1997
1,4	2,6	36,6	3,9	27,8		46,9	3,1	19,5	2,0	1996
1,4	2,3	32,9	4,4	25,5		41,7	3,0	18,0	1,9	1995
1,3	2,2	30,3	4,5	28,6		42,5	3,1	15,6	1,9	1994
1,2	2,4	26,8	4,7	30,6		49,9	2,6	14,6	1,9	1993
	2,7		4,3				2,2		1,9	1992
	2,7		4,1				1,2		2,0	1991
	3,9		4,1				1,5		2,0	1990
	3,9		4,3				1,5		2,3	1989
	4,4		4,1				1,7		2,3	1988

أما من حيث حجم الغلاف المالي، فإن ميزان الفوارق يميل لصالح الجزائر نظرا للنمو الكبير في السنوات الأخيرة لإجمالي ناتجها المحلي. فهي خصصت للتسلح في 2011 نسبة 4,6 % من إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ 198,5 مليار دولار، فيما خصص المغرب نسبة 3,3% من إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ 99,2 مليار دولار. أما أرقام 1993 فتوضح أن المغرب خصص للإنفاق العسكري نسبة 4,7 % من إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ 26,8 مليار فقط، بمعنى أن وتيرة التسلح مقارنة بالموارد (المغربية) المتاحة مرتفعة جداً، بالمقابل كرسّت الجزائر في العام نفسه 2,6 % من إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ 49,9 مليار دولار. تشير كل هذه الأرقام إلى أن التوازن الإقليمي في المنطقة ليس على المحك. وإذا أخذنا بهذه الأرقام من جهة وبالعناصر التحليلية التي أوردناه أعلاه، فإن الأرجح أن تكون القدرات العسكرية المغربية أعلى من القدرات العسكرية الجزائرية، خاصة وأن تآكل هذه الأخيرة أسرع من تآكل القدرات المغربية نظرا للتحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر على حدودها لاسيما مع دول الساحل وليبيا. وهي بمثابة بؤر توتر تستنزف قدرات الجيش الجزائري عدة وعتاداً (بعد التآكل الذي عرفته في التسعينيات بسبب الأزمة الداخلية).

الإنفاق العسكري المغاري (مليون دولار) 1980-2013⁽²¹⁾

البلد/السنة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2013	978	9902		4077	145
2012	[746]	9104	2800	3582	143
2011	[623]	8652	2434	3343	123
2010	602	6045	2069	3319	125
2009	586	5712	1703	3101	120
2008	567	5259	1338	2904	120
2007	525	4514	885	2603	112
2006	571	3847	941	2528	103
2005	548	3753	1069	2504	88,4
2004	510	3585	1085	2413	104
2003	500	3152	831	2483	102
2002	481	3222	668	2344	64,1
2001	486	3153	520	2463	89,5
2000	467	2880	531	1362	64
1999	447	2482	496	1765	48,9
1998	452	2352	643	2153	36,7
1997	443	2224	570	2109	51,9
1996	449	1849	529	2033	44,7
1995	390	1624	562	2009	37,3
1994	384	1676	538	2181	34,9
1993	371	1378	683	2125	36,3
1992	356	[1281]	555	2014	37,4
1991	355	766	624	2030	38,8
1990	347	[748]	694	1933	41,1
1989	377	700	658	1971	43,7

(21) SIPRI Military Expenditure Database - <http://portal.sipri.org/publications/pages/expenditures/country-search>, retrieved 22 September 2013. ([] = تقديرات سيبري) ; <http://milexdata.sipri.org/files/?file=SIPRI+military+expenditure+database+1988-2013.xlsx> (استخدمنا هذا الجدول لأرقام عام 2013).

49,4	1820	705	716	365	1988
42,5	1687	606	724	316	1987
40,1	1686	571	710	348	1986
41,1	1926	585	721	406	1985
38,7	1344	552	770	468	1984
36,4	1495	519	724	440	1983
33,3	2055	474	662	403	1982
32,2	1983	459	641	389	1981
6,4	1946	91,6	128	77,8	1980

يبين الجدول التالي أن الفترة 2000-2012 هي فترة تسليح الجزائر بامتياز، بينما 1980 - 1996 هي فترة التسليح المغربي بامتياز. فلو أخذنا 1980 و2013 كعامين مرجعيين، نلاحظ أن الجزائر لم تنفق في 1980 إلا 128 مليون دولار، بينما أنفق المغرب 1,946 مليار دولار. أما في 2013 فقد أنفقت الجزائر 9,902 مليار دولار بينما أنفق المغرب 4,077 مليار دولار.

الإنفاق العسكري المغربي (مليار دولار) 1980-2013⁽²²⁾

الفترة/البلد	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
2013-2000	8,180	72,780	16,374	39,026	1,503
1999-1989	4,371	17,080	6,579	22,323	0,451
1988-1980	2,812	5,796	4,562	15,942	0,320
2013-1980	15,363	95,656	27,515	77,291	2,274

يتضح من الجدول أعلاه أن الجزائر هي أكثر الدول المغربية إنفاقا خلال الفترة 1980-2013 بمبلغ قدرة 95,656 مليار دولار، يليها المغرب بـ 77,291 مليار دولار، ثم ليبيا بـ 27,515 مليار دولار. كما يتضح أن الجزائر أنفقت على تسليحها

(22) قمنا بحساب هذه الأرقام بجمع تلك الواردة في الجدول السابق وتحقيها.

خلال الفترة 2000-2013 وحدها 72,780 مليار دولار، وهذا يدل على وتيرة تسلح عالية جداً بداية من 2000 للأسباب التي ذكرناها سابقاً والشيء نفسه يقال تقريباً عن المغرب الذي بلغ إنفاقه خلال نفس الفترة 39,026 مليار دولار أي أكثر بقليل من نصف نفقاته العسكرية على مدار الفترة 1980-2013. وهذا دلالة على سعي المغرب لمجاراة الجزائر في مجال التسلح خلال الفترة الأخيرة (2000-2013) بينما لم تعمل الجزائر على مجاراته خلال الفترة 1980-1988 لما بلغ الإنفاق العسكري المغربي ثلاثة أضعاف الإنفاق الجزائري، ولا حتى لما زاد بأكثر من 5 مليار دولار خلال الفترة 198-1999: 22,323 مليار للمغرب مقابل 17,080 مليار للجزائر. وبلغ الفارق في الإنفاق على التسلح بين الجزائر والمغرب على مدار الفترة 1980-2013، 20,365 مليار دولار لصالح الجزائر. لكن يفقد هذا الرقم قيمته لما نحتسب المساعدات العسكرية التي يتلقاها المغرب من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تفوق قيمتها بدون شك هذا الرقم.

تطبيق نموذج ريتشاردسون لسباق التسلح على الحالة الجزائر-المغربية

يقوم تحليلنا على فرضية مضمرة فحواها أن العلاقة الجزائرية-المغربية هي الموجه الأساسي للعلاقات المغربية البينية سواء نحو التعاون أو اللاتعاون - يكون الاحتراب أحد دركاتها الدنيا. ونطبق هنا نموذج ريتشاردسون على سباق التسلح بين البلدين لنبين في نهاية المطاف أن بعض العوامل التي قد تبدو من الوهلة الأولى تسير نحو نمط تفاعلي صراعي ليست كذلك في الواقع، بل الاتجاه المرجح هو السير باتجاه السلام لا الحرب، حتى وإن كان المشهد المنتظر هو حالة من الصراع دون مستوى الحرب، حالة لا تتيح بناء فضاء متكامل للتعاون الإقليمي على أساس مصالح نسبية (لا مطلقة) متبادلة. والمشكلة مع التسلح هو أنه هدر للإمكانات الاقتصادية ومضاعفة للإمكانات الصراعية وقد يكون مرتبطاً بظروف آنية فضلاً عن البنيوية، كما رأينا مع تفاعل العوامل الطارئة والبنيوية في تسلح الجزائر.

يعد نموذج ريتشاردسون في العلاقات الدولية والخاص بسباق التسلح إحدى نماذج الدراسات المستقبلية وربما أقلها تعقيداً لافتراضه وجود دولتين

فقط. وسنستعين هنا بعرض وليد عبد الحي الافتراضي (دولة أ ودولة ب) لهذا النموذج⁽²³⁾ الذي نطبقه على الجزائر والمغرب لانفرادهما بسباق التسلح مغاربياً، وذلك على أساس عاملين: مستوى تسليح الخصم والسعي لرفع مستوى التسلح ليتناسب معه: مستوى تسليح كل من البلدين يدفع، جراء عبء التكلفة الاقتصادية، إلى تخفيض تسليح كل واحد منهما. ومن هنا ستكون قاعدة سلوك كل من الجزائر والمغرب كالآتي: في حال تغلب سلوك الخصم التسليحي (العامل الأول)، فإن تصاعد سباق التسليح هو الأرجح، بينما في حال تغلب العبء الاقتصادي (العامل الثاني) فإن التراجع عنه هو الأرجح. ومن ثم فهذا النموذج يقترح مسارين، إما الحرب وإما التوازن. ويمكن تجسيد هذه المعادلة على النحو التالي:

◆ المتغير «س» = مستوى تسليح الجزائر

◆ المتغير «ص» = مستوى تسليح المغرب.

◆ الرمز «ع. م» يعني: تأثير مستويات التسليح للجزائر على المغرب ولتسلح المغرب على الجزائر.

◆ الرمز «ق.ن» يعني: العوامل الأخرى المؤثرة في التسليح (النفقات الاقتصادية وغيرها).

◆ الرمز «ر.س» يعني: معدل التغيير في مستوى تسليح الجزائر.

◆ الرمز «ر.ص» يعني: معدل التغيير في مستوى تسليح المغرب.

ويكون بناء النموذج وفق المعدلات التالية: $ر ص = ع أ - م ب + ق$ ؛ $ر س = م ب - م أ + ن$. ويتطلب بناء هذا النموذج ثبات كل من «ع م» مع اعتبار قيمة كل من «ر س» و«ر ص» متغيرة مراعاة لعنصر الزمن (تغير معدلات التسليح لكل من الجزائر والمغرب من حين لآخر). نستنتج منها الحالات الممكنة التالية:

(23) وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر، دار الشهاب، 1991، ص ص 27-28.

الحالة	المعادلة	معنى المعادلة	توجه المسار
1	قيمة "ر س" أو "ر ص" كبيرة وموجبة	الجزائر والمغرب يتسلحان بوتيرة سريعة	احتمالات المواجهة في تزايد
2	قيمة "ر س" أو "ر ص" صغيرة وموجبة	الجزائر والمغرب يعيدان التسلح ولكن بشكل بطيء	احتمالات المواجهة أقل
3	قيمة "ر س" أو "ر ص" سلبية	الجزائر والمغرب يقومان بنزع أسلحتهما	احتمالات المواجهة ضعيفة
4	قيمة "ر س" أو "ر ص" تساوي صفر	ثبات مستويات تسلح البلدين	احتمالات المواجهة ثابتة

تعكس الحالتان الأولى والثانية معضلة أمنية، حادة في الأولى وأقل حدة في الثانية. يقول وليد عبد الحي في عرضه النظري، الذي أسقطناه على الجزائر والمغرب، إن هذا النموذج يسمح برسم المسار المستقبلي لتوجهات التسلح لدى دولتين، لكن المثال الافتراضي يقتصر على نموذج بسيط يضم دولتين فقط وعامل واحد (سباق التسلح)، وبالتالي فكلما زاد عدد الوحدات والعوامل كلما أصبح النموذج أكثر تعقيداً.⁽²⁴⁾ ويبدو من الوهلة الأولى أن إسقاط هذا النموذج على الحالة الجزائرية-المغربية، بالاختصار على تسلحهما، يشير إلى إن احتمالات المواجهة بينهما في تزايد. بيد أن التدقيق في الأمر وأخذ العوامل الأخرى (الداخلية لكل بلد، الإقليمية والدولية) في الحسبان يبين أن بناء نموذج نظري على عامل واحد قد «يُفسد» التحليل وبالتالي عملية التنبؤ بمآل العلاقات الثنائية: التركيز على نفقات تسلحهما خلال العقد الأخير يدعم الحالة الأولى لكن هناك عوامل يتعين مراعاتها لوضع هذا التسلح في مقامه لا أكثر ولا أقل، وهي العوامل التي سنتوقف عندها أدناه.

التسلح ومعضلة الأمن: من أجل نظام مغاري للأمن

بلغ التسلح أوجهه في المغرب العربي مثيراً كما أسلفنا مخاوف في المنطقة

(24) نفس المصدر، ص 28.

وخارجها. ضد من يوجه هذا التسلح المتواصل؟ طبعا لكل دولة دوافعها وحججها، لكن يبقى أن هذا التسلح المستمر يصعب تبريره مستقبلا في ظل غياب تهديد إستراتيجي في المنطقة. وبما أن التهديدات مثلها مثل مدركات التهديد وسياسات التسلح مرتبطة دائماً باعتبارات إقليمية، فإن السؤال لم يعد لماذا يتسلح الجاران وإنما ما هي السبل الأنجع لوضع حد لهذا التسلح؟ يقودنا هذا السؤال المركزي إلى أسئلة فرعية لا تقل أهمية: ما هو سقف تحسين القدرات الدفاعية للبلاد (سواء الجزائر أو المغرب)؟ ومن يحددها؟ هل هو تجديد كل العتاد العسكري؟ أم الجزء الأكثر تقانة منه؟ أم امتلاك أحدث أنظمة السلاح الدفاعية؟ أم طبيعة البيئة الإقليمية وتطوراتها (العودة إلى معضلة الأمن)؟ إنها عناصر متداخلة ومتشابكة، خاصة وأن تدهور الأوضاع الاقتصادية لا يحد بالضرورة من التسلح، لأن الدول المنخرطة في علاقات تحالفية مع قوى عالمية تتسلح حتى في أسوأ الظروف الاقتصادية. وعليه، فإن الحل الأنسب قد يكمن في التفكير في إنشاء نظام أمن إقليمي، إن لعبت الفواعل الخارجية النافذة دوراً إيجابياً في الترتيبات الإقليمية الضرورية.

يتعين حسب كايت كروز الأخذ بعين الاعتبار بثلاث عناصر أساسية عند تحليل مسألة ضبط التسلح في إطار إقليمي. أولها توظيف القوى المسلحة لمبيعات الأسلحة للتأثير على الفواعل الإقليمية. حيث أن التعامل مع نقل الأسلحة لا يكون دائماً من أجل إدارة أو تسوية الصراع. ثانياً أن مدركات الفواعل الإقليمية لتهديد الأمن تحددها جزئياً القدرات العسكرية للفواعل الأخرى في مركب الأمن⁽²⁵⁾ الواحد. ومن ثم فإن أنواع الترسانات التي تملكها دول مركب الأمن الواحد قد يكون لها تأثيراً كبيراً على نطاق التعاون في إطار هذا المركب. وبما أن الأطراف الخارجية هي في غالب الأحيان المصادر الوحيدة - وهي الوحيدة في حالة المغرب العربي - للعتاد العسكري بالنسبة للدولة المتورطة في صراعات إقليمية، فإن هناك علاقة واضحة بين الأسلحة المقتناة ومعضلة الأمن. ثالثها التنافس بين مصدري الأسلحة

(25) حول مفهوم مركب الأمن أنظر:

Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers: the Structures of International Security*, Cambridge, Cambridge University Press, 2003.

من أجل الزبائن والنفوذ لتحديد الأجندات الإقليمية وهذا ما ينجم عنه غالباً تحويلات للأسلحة. وبما أن هذه التحويلات تزيد مشاكل الأمن الإقليمي حدة، فإن هذا الشكل من التعاون يجب وضعه جانباً إذا كانت إستراتيجيات إدارة الصراع تهدف بالأحرى إلى الوقاية من الأزمات وليس إلى إدارة بعدية للأزمات. ويميز كروز بين مستويين لعلاقات التنافس في الصراعات الإقليمية: المستوى المنخفض بين الدول المشاركة، والمستوى العالي بين الفواعل الخارجية. يعقّد المستويان التحليل بمضاعفة مجموعة المشاهد الواجب أخذها في الحسبان. وبما أن هذين المستويين يجب الأخذ بهما سوياً، فإنه إذا تم إنشاء نظام أمن إقليمي، فإن فهماً جيداً لفوائد وتكاليف التنافس في المستوى العالي ضروري إذا كان للفواعل الخارجية دوراً إيجابياً تلعبه في الإدارة التعاونية للصراع. حتى وإن كانت إدارة تحويلات الأسلحة تشكل جزءاً ضئيلاً من عملية إنشاء نظام أمني إقليمي، فإن نوعاً من التوافق بين مزودي الأسلحة حول تحويلها يجب أن يكون جزءاً من ترتيبات الأمن الإقليمي⁽²⁶⁾.

وعليه فإن دور الفواعل الخارجية (ممولة الأسلحة) في غاية من الأهمية في ترتيبات الأمن الإقليمي. إذ يتعين على الأقل أن يضبط هؤلاء الإمدادات بالأسلحة بشكل مضر أو صريح وربما أحادي الجانب لخلق أو الحفاظ على التوازن العسكري الإقليمي بطريقة لا تزيد فيها هذه الفواعل الخارجية معضلة الأمن الإقليمي تعقيداً. ذلك أن الهدف المنشود هو تحسين الوضع الأمني لجعل إدارة أوسع للصراع/الجهود الإقليمية للتسوية ممكنة.⁽²⁷⁾

إن نمط العلاقة بين مزودي الأسلحة والزبائن في المغرب العربي معقد بعض الشيء مما يجعل أفاق نظام أمن إقليمي بعيدة، ذلك أن مزودي الأسلحة ليسوا أنفسهم. وهذا ما يوضح جزئياً نوع علاقات التحالف/التبعية بين الفواعل المحلية والفواعل الخارجية. فالمغرب، الذي تربطها علاقات تحالفية إستراتيجية مع القوى الغربية لاسيما الولايات المتحدة وفرنسا، يتسلح في الغرب. أما الجزائر

(26) Keith Krause, «Constructing Regional Security Regimes and the Control of Arms Transfers», *International Journal*, vol.xlv, n°2, Spring 1990, pp. 387-388.

(27) *Ibid.*, p. 388.

فتعتمد في تسليحها على روسيا أساساً. ورغم رفع الحظر الغربي الذي فرض عليها في 1992، فإن روسيا تبقى مزودها الرئيس بالأسلحة لتزود القوى الغربية في بيعها أسلحة. وهنا يكمن مأزق الحلف الأطلسي والقوى الغربية. فالحلف الأطلسي الذي يمكن أن يكون مُصدراً للاستقرار والأمن إلى المغرب العربي يجد نفسه في مأزق لأن دوله الأعضاء النافذة عبرت بوضوح عن تفضيلاتها الإستراتيجية في المغرب العربي بتسليحها المغرب دون الجزائر (وربما على حسابها). ومن هنا فهذه القوى تصبح عاملاً مخرلاً بالاستقرار والتوازن الإقليميين في المنطقة.

دور الفواعل الخارجية ككايح للصراع ومحفز للتعاون؟

لكن رغم تصديرها الأسلحة إلى دول المنطقة فإن للقوى الخارجية مصلحة في الحفاظ على التوازن والاستقرار فيها. فبغض النظر عن تفضيلاتها الإستراتيجية البنيوية في المغرب العربي، فإنه من غير مصلحة الفواعل الأورو-أطلسية (أمريكا، فرنسا، الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي) اندلاع أي صراع في المنطقة. فقد تولدت قناعة لدى هذه الفواعل بأن أمنها يُصان عن بعد،⁽²⁸⁾ على آلاف الأميال من حدودها الجغرافية وأن الجوار يجعل أي توتر في الضفة الجنوبية للمتوسط ينعكس سلباً وفوراً على ضفته الشمالية. فمثلاً سيقود أي نزاع إلى تدفق المهاجرين نحو أوروبا التي أصبحت الهجرة هاجسها الأمني. كما أن المصالح الاقتصادية الغربية في المنطقة ستتضرر من أي نزاع مسلح. أضف إلى ذلك عدم وجود أي علاقة عدائية بين الفواعل المغربية والفواعل الدولية⁽²⁹⁾، وهذا ما يفسر جزئياً توخي القوى المصدرة للأسلحة الحذر، فأمريكا وفرنسا مثلاً. لا توافقان على تزويد الدول المغربية بكل أنواع الأسلحة التي تطلبها⁽³⁰⁾ للحيلولة

(28) أنظر على سبيل المثال الإستراتيجية الأمنية الأوروبية:

«Une Europe sûre dans un monde meilleur: Stratégie européenne de sécurité», Conseil européen, Bruxelles, 12 décembre 2003, p. 7.

<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/031208ESSIIFR-3.pdf> (consulté le: 19/01/2013).

(29) عبد النور بن عنتر، "تهديدات غير وجودية.. الارتهان المغربي لصراعات ما دون الحرب"، السياسة الدولية - ملحق تحولات إستراتيجية، عدد 191، يناير 2013، ص 24.

(30) حسب تقرير رسمي لوزارة الدفاع الفرنسي قدم إلى البرلمان (نوفمبر 2012) لم تلب فرنسا كل الطلبات التي تقدمت بها الجزائر لشراء أسلحة فرنسية: *Rapport au Parlement 2012 sur les ex-*

دون الإخلال بالتوازن الإقليمي ودون نقل التكنولوجيا العسكرية. وتعد لعبة التوازن القلق الأمريكية مع كل من الجزائر والمغرب مثالا على هذا الحذر، كما سنرى. ومن هنا فالترفضات الأمريكية تهدف إلى ربح الجارين رغم عدم تلبية بعض طلباتهما من الأسلحة التي تعتبرها أمريكا متطورة و/أو مهددة للأمن الإقليمي⁽³¹⁾.

هناك عامل آخر يجب أخذه في الحسبان وهو التأثيرات المستقبلية للمبادرات الإقليمية للتعاون الأمني-السياسي (الشراكة الأورو-متوسطية، الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي...) على الجماعة السياسية الإقليمية، حيث تعودت الدول المغربية على المشاركة سوياً في هذه المبادرات التي خلقت مجالات تعاون تعد في حد ذاتها تنشئة سياسية إقليمية مساهمة بذلك في خلق ثقافة تعاون مغربية. وتساهم هذه المبادرات، لاسيما الأطلسية، في نقل/تلقين منظومة قيمية تقوم على ثقافة الجماعة الأمنية⁽³²⁾ لا ثقافة الجماعة الاحترازية. وقد يقود هذا مستقبلا إلى تبني جملة من إجراءات بناء الثقة والأمن مغربياً⁽³³⁾ وإلى «إصلاحات» جزئية في النظام الإقليمي المغربي.

المشهد الأمني الإقليمي.. إلى أين؟

في انتظار تفكير الدول المغربية في إقامة منظومة أمنية تقيها الصراعات المسلحة البينية وتخفف عليها العبء الاقتصادي والسياسي لنفقات التسليح وفي انتظار تفضيل الفواعل الخارجية النافذة لدور المحفز لإقامة ترتيبات أمنية

portations d'armements de la France - <http://www.defense.gouv.fr/actualites/articles/rapport-2012-sur-les-exportations-francaises-d-armement> (consulté le 16/09/2013).

(31) ألغت الجزائر في 2011 صفقة تسليح بقيمة 3 مليار دولار لشراء أسلحة أمريكية (لتحديث قواتها البحرية) وذلك لتقليص أمريكا الطلبات إلى النصف وفرضها قيوداً على استخدام بعض الأسلحة. وقيل حينها أنها بررت هذه القيود بدعوى أن هذا العتاد قد يضر بحلفائها وبميزان القوى البحري، كما قيل أنها نتيجة ضغط إسرائيل. الخبر، 2012/04/21. (32) يمكن أن نذكر على سبيل المثال الدور الذي تلعبه في هذا المجال الكلية العسكرية لحلف الشمال الأطلسي في روما من خلال برامجها التكوينية الموجهة للدبلوماسيين والعسكريين المغاربة والمتوسطيين. (33) عن دور الحلف الأطلسي في هذا المجال، انظر:

Abdenmour Benantar, «Contribution de l'OTAN à l'établissement de la confiance et de la sécurité au Maghreb», *Fellowship Monograph*, n°3, Rome, Collège de Défense de l'OTAN, septembre, p 74.

إقليمية مغربية، ما هي معالم المستقبل القريب؟ قمنا في مقال سابق⁽³⁴⁾ بدراسة المشاهد المختلفة لمستقبل النظام الإقليمي المغاربي، ونكتفي هنا ببعض عناصر المشهد الذي اعتبرناه الأكثر ترجيحاً: المشهد الإيجابي أي استمرار الوضع على ما هو عليه دون استبعاد إصلاحات أو تعديلات جزئية لا تمس بمنحى الاتجاه العام. إنه مشهد إدارة الصراعات الإقليمية أو السياق الصراعى ما دون الحرب في إطار الحد الأدنى من التعاون، أو حالة من الصراع دون مستوى الاحتراب العسكري ودون أن يتيح ذلك فرصة لبناء فضاء متكامل وفق عملية تعاونية تقوم على مصالح نسبية لا مطلقة.⁽³⁵⁾

لكن لا يعني هذا المشهد الإيجابي،⁽³⁶⁾ أي استمرار الأوضاع القائمة، غياب تغيرات داخل هذا الاتجاه أو «إصلاحات هيكلية» جزئية (تفعيل إتحاد المغرب العربي مثلاً)، لكن حجمها ومداها لا يمسان بطبيعة واتجاه المسار العام، الذي يبقى دون التوتر الحاد والحرب من جهة، ودون السير نحو التكامل من جهة ثانية. ومن ثم فبؤر التوتر المحدودة مرشحة لأن تبقى منخفضة الحدة بعيداً عن مخاطر التصعيد العسكري. وعليه فنعتبر احتمالات المواجهة بين البلدين ضعيفة.

(34) بن عنتر، "تهديدات غير وجودية.. مصدر سبق ذكره، ص 23-28.

(35) يرى الواقعيون الجدد أن التعاون بين الدول ممكناً بل ومرغوب فيه لخفض مخاطر الأمن ولضمان مكاسب نسبية لا مطلقة لكل طرف. ويمكن أن يكون السياق الفوضوي الدولي أقل حدة لما يكون التنافس بين الدول محكوماً بآليات الأمن التعاوني التي تحد من الخداع وقللة الثقة والحسابات الخاطئة. وعليه تحل الفوضوية الناضجة محل الفوضوية البحتة، وتكون فرص الحرب أقل. وقد نظّر جوزيف غريكو وشارلز غلايز لهذه الواقعية الجديدة التعاونية. تتوافق تحليلاتهم وتحليلات واقعية ليبرالية تستند أساساً إلى أفكار هيدلي بال الذي يعتبر أن الدول قادرة على تجاوز الفوضوية بإقامة قواعد تسهل التعايش وتردع العدوان. Charles-Philippe David, *La guerre et la paix : approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie*, Paris, Presses de Sciences po, 2000, p 40.

وفي إطار نقاشهم مع الليبراليين الجدد أقر الواقعيون الجدد بالتمييز بين المكاسب المطلقة التي تسعى إليها الدول في مجال الاقتصاد والمكاسب النسبية التي تسعى إليها في مجال الأمن.

Dario Battistella, *Théories des relations internationales*, Paris, Presses de Sciences po, 2003, pp. 387-388.

طبعاً للمقاربة البنائية وجهة نظرها بشأن الفوضوية التي تعتبرها مبنية اجتماعياً:

Alexander Wendt, «Anarchy is What States Make of It: the Social Construction of Power Politics», *International Organization*, vol. 46, n°2, Spring 1992.

(36) نستعير عبارة "المشهد الإيجابي" عن: مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات - التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

إذ من غير المرجح أن يقود التسلح، على الأقل في المستقبل المتوسط،⁽³⁷⁾ إلى مواجهة مسلحة نظراً لعوامل محلية ودولية.

رغم القضايا الخلافية الثنائية (البنوية والآنية)، لا توجد بين الجزائر والمغرب لا علاقة عداوة ولا علاقة صداقة. فالعلاقة بينهما لا تتوافق ومضاف العدو الإستراتيجي، وإنما هي بين المنزلتين؛ بين الصداقة والعداوة. فهي غير مبنية على العدائية التي هي إنكار لوجود الآخر على حد تعبير كارل شميث.⁽³⁸⁾ فضلا عن ذلك، ورغم التسلح المتواصل، لا يعمل البلدان على تلقين جنودهما عقائد في مجال بناء العدو تقدم الجار الأقرب على أنه العدو الإستراتيجي. أما فيما يتعلق بمدرجات التهديد، فهي موجودة لكنها تبقى محدودة، كما أن هناك جنوحاً نحو التعايش وتفادي المواجهة. ولدعم ما ذهبنا إليه، نسوق حجتين. أولاً، رغم نزاع الصحراء الغربية لا تعرف العلاقة الثنائية لحظات صعبة أو مخاوف من المواجهة، على الأقل منذ ثلاثة عقود من الزمن. ثانياً، عرفا البلدان أزمات داخلية حادة كان بالإمكان أن تدفع بالنظامين إلى مغامرات عسكرية مع الجار الأقرب للتحايل على الرأي العام بتعبئته ضد عدو خارجي مما يجدد شرعية النظام المتأكلة. لكنهما لم يفعلوا قط.⁽³⁹⁾

أما العامل الخارجي فيخفف أيضاً من حدة التوتر بالنظر لمصالح القوى الكبرى في الإبقاء على الحد الأدنى من التعاون البيني المغربي.⁽⁴⁰⁾ إذا ليس من

(37) فيما يخص البعد الزمني الذي يغطيه النموذج في الدراسات المستقبلية، وضعت جمعية المستقبلات الدولية الأمريكية تصنيفاً سمي بتصنيف مينوستا، يتضمن الأبعاد التالية: المستقبل المباشر (يمتد لفترة عامين)؛ المستقبل القريب (يمتد لفترة ما دون خمسة أعوام)؛ المستقبل المتوسط (يتراوح بين خمسة إلى عشرين عاماً)؛ المستقبل البعيد (يتراوح بين عشرين عاماً إلى نصف قرن)؛ المستقبل غير المنظور (هو ما يتجاوز النصف قرن). نقلاً عن عبد الحفي، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(38) Carl Schmitt, *La notion de politique, théorie du partisan*, Paris, Flammarion, 1992, p. 71.

(39) بن عنتر، "تهديدات غير وجودية..."، مصدر سبق ذكره، ص 23.

(40) في سياق التوتر بين الجزائر والمغرب إبان الحرب في ليبيا بسبب اتهام الثاني الأولى بإفاد مرتزقة لدعم نظام القذافي، فندت الولايات المتحدة المزاعم المغربية (على لسان قائد "أفريكوم" خلال زيارته للجزائر في جوان 2011) وعبرت عن تفهما للمخاوف الأمنية الجزائرية مما يحدث في ليبيا. وبهذا سعت أمريكا إلى نزع فتيل التوتر السياسي بين المغرب والجزائر لوعيها بأن أي توتر إضافي بينهما ليس في صالح التحالف الدولي المتدخل في ليبيا. حيث أن موقف الجزائري القاضي بمراقبة حركة انتقال الأسلحة والعناصر الإرهابية من وإلى

مصلحة الفواعل الأورو-أطلسية النافذة الإخلال بالتوازنات الإقليمية أو نشوب أي صراع في منطقة المغرب العربي.⁽⁴¹⁾ ويبدو أنه كان هناك، ومنذ وقت مبكر نسبياً، اتفاق ضمني بين القوتين العظميين خلال الحرب الباردة، على عدم إمداد الجزائر والمغرب بأسلحة هجومية متطورة حفاظاً على توازن القوى وهي القاعدة نفسها المتبعة اليوم. أما الاتحاد الأوروبي فقد وضع مدونة سلوك في 1998 بخصوص تصدير الأسلحة تقضي بعدم بيع أسلحة لدولة قد تستخدمها في عدوان ضد الغير أو خارج حدودها أو لتلبية مطالب ترابية بالقوة.⁽⁴²⁾ لكن هذه المدونة لم تكن ملزمة قانونياً فاستبدلتها بآلية جديدة ملزمة.⁽⁴³⁾ فضلاً عن مواصلة القوى الكبرى الالتزام بتوازن القوى الإقليمي، هناك لعبة التوازن القلق الأمريكية بين الجارين والكابحة لأي توجه احتراي بينهما. وتتمثل هذه اللعبة في الإبقاء على علاقات تحالفية تقليدية مع المغرب وتطوير علاقات وطيدة مع الجزائر في الوقت ذاته: إرضاء الجزائر في أمور دون إغضاب المغرب في أمور أخرى، والعكس. وهذا ما يفسر التفضيلات الإستراتيجية الأمريكية مثل منح المغرب صفة «الحليف الأساسي للولايات المتحدة خارج الحلف الأطلسي» في 2004،⁽⁴⁴⁾ رغم غياب أي مبرر إستراتيجي لذلك. الهدف منها هو طمأنة

ليبيا يصب أيضاً في مصلحة التحالف الدولي، حتى وإن كانت تحكمه أساساً اعتبارات أمنية وطنية. (41) لا يعني هذا أنها تبذل حتماً كل جهدها لإنهاء أي وضع غير مستقر في المنطقة، ذلك أن حالة عدم الاستقرار المعقولة والمقبولة حسب معاييرها/مصلحتها تخدمها أيضاً على أكثر من صعيد. تستفيد الفواعل الدولية الكبرى من الإبقاء على حالة من عدم الاستقرار المحدود يمكن احتوائه حتى لا يتطور إلى أزمات، ولكنه يكفي في الوقت ذاته لأن يجعل الفواعل الإقليمية بحاجة إليها وراغبة في التعاون معها بسبب إنكشافها أو بالأحرى الاعتقاد بانكشافها. ولذا ترى الدول المغاربية تسعى "في علاقاتها مع القوى الغربية إلى "أواصر وطيدة" وإدعاء كل واحدة منها بأنها "الحليف الإستراتيجي" للولايات المتحدة مثلاً. وتساهم هذه الأخيرة في بناء مثل هذه الصورة. ومن ثم فإن صون نوع من عدم الاستقرار أداة تكتيكية للإبقاء على الفواعل الإقليمية في حالة تبعية إستراتيجية...

(42) بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مصدر سبق ذكره، ص 78-79.

(43) استحدثت الاتحاد الأوروبي في 2008 آلية ملزمة قانونياً لمراقبة صادرات الأسلحة لتحل محل "مدونة السلوك".

«Position commune» 2008/944/PESC du Conseil du 8 décembre 2008 définissant des règles communes régissant le contrôle des exportations de technologie et d'équipements militaires» - <http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2008:335:0099:0103:FR:PDF>

(44) Benantar Abdennour, «Relation d'alliance américano-marocaine et jeu d'équilibre américain entre le Maroc et l'Algérie», in : Abdennour Benantar (dir.), *Les Etats-Unis et le*

الحليف المغربي بأنه لم يفقد مكانته في الإستراتيجية الأمريكية، في سياق تسارع وتيرة التعاون الأمريكي-الجزائري. ونفس الشيء يقال عن الشروع في الحوار الإستراتيجي الأمريكي-الجزائري في أكتوبر 2012. فهو تفضيل إستراتيجي يهدف لطمأنة الجزائر بأهميتها من منظور أمريكي ومقايضة لأمر آخرى.

فضلا عن هذا كله فإن التهديدات والتحديات في المنطقة المغاربية غير دولتية المصدر في جلها. فهي تأتي من جماعات إرهابية عابرة للأوطان، حركات انفصالية (حالة الأزواد في شمالي مالي وتداعياتها مغاربية)، ميلشيات تتمرد على الحكومة المركزية (حالة ليبيا - دولة الميليشيات)، الجريمة المنظمة (تهريب المخدرات، الأسلحة...)، شبكات تهريب الأشخاص (شبكات تنظيم الهجرة السرية، اختطاف الأجانب)... وعليه فمن المستبعد أن تدخل دول مغاربية في حروب بسبب هذه الفواعل غير الدولية. لكن هذا لا يمنعها من توظيفها في صراعاتها السياسية وتحميلها أكثر مما تطيق.

ونافلة القول أن تزايد الأعباء الاقتصادية وغياب التهديد الإستراتيجي في المنطقة (بيئة أمنية ناعمة وليست صلبة الطابع) ستطرح بقوة شرعية التسلح، بهذه الوتيرة وبهذا الحجم، في المغرب العربي، خاصة وأنه يدخل الدول المعنية في معضلة أمنية لا نهاية لها، غالباً بتواطؤ القوى المسلّحة لها. لكن لا يجب تحميل الغير تبعات الأمور لأن المسؤولية مغاربية بالأساس. لا جدال في أن جزء من تسلح الجزائر والمغرب مرده التنافس على الزعامة الإقليمية ومدركات التهديد والشواغل الأمنية الإقليمية، بيد أن الكوابح الحائلة دون تورطهما في راع مسلح متعددة، بشقيها المحلي والخارجي. ومن ثم فإن السؤال الأهم هو كيف يمكن إحلال دينامية الجماعة الأمنية (المنشودة) محل دينامية الجماعة الصراعية (القائمة). إنها المهمة الإستراتيجية التي يجب على النخب المغاربية الحاكمة التصدي لها.

قائمة المراجع

أ- باللغة العربية

1. السعيد ابراهيم، «واقع وآفاق السياسات الأمنية والدفاعية بالعالم العربي»، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات (24 جانفي 2011).
<http://studies.aljazeera.net/reports/2011/2011721143111968414.htm>
2. عبد النور بن عنتر، «تهديدات غير وجودية.. الارتهان المغاربي لصراعات ما دون الحرب»، السياسة الدولية - ملحق تحولات إستراتيجية، عدد 191، يناير 2013.
3. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية، 2005.
4. عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر، دار الشهاب، 1991.
5. مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات - التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

ب- باللغة الأجنبية

1. Battistella Dario, *Théories des relations internationales*, Paris, Presses de Sciences po, 2003.
2. Benantar Abdenmour, «Relation d'alliance américano-marocaine et jeu d'équilibre américain entre le Maroc et l'Algérie», in: Abdenmour Benantar (dir.), *Les Etats-Unis et le Maghreb: regain d'intérêt?* Alger, CREAD, 2007, pp. 265-291.
3. Benantar Abdenmour, «Contribution de l'OTAN à l'établissement de la confiance et de la sécurité au Maghreb», *Fellowship Monograph*, n°3, Rome, Collège de Défense de l'OTAN, septembre, 2010.
4. Buzan Barry, *People, States and Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, 2nd ed, Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1991, pp. 270-273.
5. Buzan Barry and Wæver Ole, *Regions and Powers: the Structures of International Security*, Cambridge, Cambridge University Press, 2003.
6. David Charles-Philippe, *La guerre et la paix: approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie*, Paris, Presses de Sciences po, 2000.
7. Delmas Philippe, *Le bel avenir de la guerre*, Paris, Gallimard, 1995.
8. Guzzini Stefano et Rynning Sten, «Réalisme et analyse de la apolitique étrangère», in Frédéric Charillon (dir.), *Politique étrangère: nouveaux regards*, Paris, Presses de Sciences Po, 2002.
9. Herz John H, «The Security Dilemma in the Atomic Age», in: Phil Williams, Donald M. Goldstein & Jay M. Shafritz (eds), *The Classic Readings of International Relations*, Belmont, Wadsworth Publishing Company, 1994, pp. 192-194;
10. John H. Herz, «Idealist Internationalism and the Security Dilemma», *World Politics*, vol.2, n°2, January 1952, pp. 157-180.
11. Krause Keith, «Constructing Regional Security Regimes and the Control of Arms Transfers», *International Journal*, vol.xlv, n°2, Spring 1990, pp. 387-388.
12. Lesparre Sabrina et Mampaey Luc, *Dépenses militaires, production et transferts d'armes*, Compendium 2013, Rapport du GRIP (Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité), Bruxelles, 2013/4, pp. 14, 34. <http://www.grip.org/sites/grip.org/files/RAPPORTS/2013/>

- Rapport_2013-4.pdf (consulté le 22/09/2013).
13. Pineo Paul F. & Lumpe Lora, «Recycled Weapons: American Exports of Surplus Arms, 1990-1995», - fas.org, may 1996.
 14. Schmitt Carl, *La notion de politique*, théorie du partisan, Paris, Flammarion, 1992.
 15. Wendt Alexander, «Anarchy is What States Make of It: the Social Construction of Power Politics», *International Organization*, vol. 46, n°2, Spring 1992, pp.391-425.
 16. «Une Europe sûre dans un monde meilleur: Stratégie européenne de sécurité», Conseil européen, Bruxelles, 12 décembre 2003.
<http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/031208ESSIIFR-3.pdf> (consulté le: 19/01/2013).
 17. *Rapport au Parlement 2012 sur les exportations d'armements de la France*-<http://www.defense.gouv.fr/actualites/articles/rapport-2012-sur-les-exportations-francaises-d-armement> (consulté le 16/09/2013).
 18. SIPRI *Military Expenditure Database* -<http://portal.sipri.org/publications/pages/expenditures/country-search>, retrieved 22 September 2013.